

المقاصد الشرعية وأثرها على تطور الفتوى في أحكام المبيت بمزدلفه

Maqāṣid al-Syarī'ah and Its Impact on the Development of the Fatwa on Mabīt at Muzdalifah

أحمد محمد على الرميثة *
ريحانه أزهارى **
أمين أحدم النهاري ***

ABSTRACT

Maqāṣid al-Syarī'ah occupies an important position in Islamic jurisprudence. This is because Islamic law is built on the basis of attainment of maṣlahah (good) for mankind in this world and in the hereafter and warding off mafsadah (destruction). The emergence of new fatwas, especially those surrounding haj rituals, has given rise to the need to understand the maqasid behind the issuance of a fatwa. This article attempts to explain the meaning of maqāṣid al-syarī'ah and fatwa, the relationship between fatwa development and maqāṣid al-syarī'ah and the implications on the laws of mabīt at Muzadalifah. Upon analysis of relevant documents, data regarding fatwa on mabīt at

-
- * PhD Candidate, Department of Fiqh and Usul, Academy of Islamic Studies, University of Malaya, a.alrumaithah@gmail.com
** Associate Professor, Department of Fiqh and Usul, Academy of Islamic Studies, University of Malaya, raihan@um.edu.my
*** Senior Lecturer, Department of Fiqh and Usul, Academy of Islamic Studies, University of Malaya, alnahari1977@um.edu.my

Muzdalifah was collected and a descriptive analysis was completed to fulfill the objective of discussion of this subject. This article concludes that the new fatwa on mabūt at Muzdalifah which is based on the maqāṣid al-syarī'ah, is to safeguard the well-being of haj pilgrims which increases in number from time to time. Fatwa on the fall of duty of mabūt at Muzdalifah is due to the overflowing numbers of pilgrims and the occurrence of congestion at Muzdalifah. If the law is not enforced, it is feared that congestion will threaten the lives of haj maqāṣid al-syarī'ah which refers to the basic needs to ensure safety and continuation of humanity.

Keywords: *Maqāṣid al-Syarī'ah, Haj, Fatwa, Mabūt, Muzdalifah*

المقاصد والفتاوى: التعريف والارتباط

المقاصد لغة استقامة الطريق. قصد يقصد قصداً، فهو قاصد. وقوله تعالى: (وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ ومنها جائر)¹ أي على الله تبيين الطريق المستقيم والدعاء إليه بالحجج والبراهين الواضحة، ومنها جائر أي ومنها طريق غير قاصد. وطريق قاصد: سهل مستقيم. وسفر قاصد: سهل قريب. وفي التنزيل العزيز: (لَوْ كَانَ عَرَضاً قَرِيباً وَسَفْراً قاصِداً لَاتَّبَعُوكَ)². والقصد: الاعتماد والأمر. قصده يقصده قصداً وقصد له وأقصدي إليه الأمر، وهو قصدك وقصدك أي تجاهك، وكونه اسماً أكثر في كلامهم. وقصدت قصده: نحوت نحوه والقصد في الشيء: خلاف الإفراط وهو ما بين الإسراف والتقتير. والقصد في المعيشة: ألا يسرف ولا يقتصر. أي العدل والتوسط عدم الإفراط وقوله صلى الله عليه وسلم (القصد القصد

¹ Al-Nahl, 16: 9.

² Al-Tawbah, 9: 42.

تبلغوا)،³ يقال فلان مقتصد في النفقة وقد اقتصد، واقتصد فلان في أمره أي استقام، وقوله: (وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ).⁴

المقاصد اصطلاحاً، عرفها ابن عاشور، هي المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها، بحيث لا تختص ملاحظتها بالكون في نوع خاص من أحكام الشريعة. فيدخل في هذا أوصاف وغاياتها العامة، والمعاني التي لا يخلو التشريع عن ملاحظتها ويدخل في هذا أيضاً معان من الحكم ليست ملحوظة في سائر أنواع الأحكام ولكنها ملحوظة في أنواع كثيرة منها.⁵

وعرفها علال الفاسي⁶ المراد بمقاصد الشريعة الغاية منها، والأسرار التي وضعها الشارع عند كل حكم من أحكامها. وقال القرضاوي⁷ إن مقاصد الشريعة إنما هي جلب المصالح للناس ودرء المضار والمفاسد. ومن خلال التعريفات السابقة يمكن نستخلص تعريفاً للمقاصد بأنها المعاني والحكم التي راعاها الشارع عموماً وخصوصاً لتحقيق المصالح ودرئاً للمفاسد.

³ Muḥammad bin Futuḥ bin ‘Abd Allāh bin Futuḥ bin Ḥamīd al-Azdī, *Tafsīr Gharīb ma fī al-Ṣaḥīḥayn al-Bukhārī wa al-Muslim*, ed. ‘Alī Ḥusain al-Bawwāb (Bayrūt: Dar Ibn Ḥazm, 2002), 3: 245; Muḥammad bin ‘Abd Allāh al-Tuwayjirī, *al-Mawsū‘ah al-Fiqhiyyah* (Riyād: Bayt al-Afkār al-Dawliyyah, 2009), 2: 626.

⁴ Jamal al-Dīn Ibn Manẓūr, *Lisān al-‘Arab* (Bayrūt: Dār Ṣādir, 1994), 3: 353; Muḥammad bin Abī Bakr al-Rāzī, *Mukhtār al-Ṣaḥḥāḥ*, (Bayrūt: Maktabah ‘Asriyyah, 1986).

⁵ Muḥammad Ṭāhir Ibn ‘Asyūr, *al-Maqāṣid al-Syar‘iyyah*, vol. 3 (Qatar: Wizārah al-Awqāf wa Syu‘ūn al-Islāmiyyah, 2004), 165.

⁶ ‘Allāl al-Fāsī, *Maqāṣid al-Syar‘iyyah al-Islāmiyyah wa Makārimuhā*, (Dār al-Gharb al-Islāmī, 1993), 7.

⁷ Yūsuf al-Qaraḍāwī, *Fiqh al-Zakāt* (Dimasyq: Mu’assasah al-Risālah, 2006), 1: 31.

تعريف الفتوى

الفتوى لغة اسم مصدر بمعنى الإفتاء، والجمع الفتاوى والفتاوي اسمان يوضعان موضع الإفتاء، يقال: أفتيته فتوى وفتيا إذا أجبته عن مسألته، والفتيا تبين المشكل من الأحكام، وفتاتوا إلى فلان: تحاكموا إليه وارتفعوا إليه في الفتيا، والتفاقي: التخاصم، ويقال: أفتيت فلانا رؤيا رأها: إذا. وفتاتوا إلى فلان: تحاكموا إليه وارتفعوا إليه في الفتيا، والتفاقي: التخاصم، ويقال: أفتيت فلانا رؤيا رأها: إذا عبرتها.⁸

والفتوى بالواو بفتح الفاء وبالياء فتضم وهي اسم من أفتى العالم إذا بين الحكم واستفتيته سألته أن يفتي ويقال أصله من الفتى وهو الشاب القوي والجمع الفتاوي بكسر الواو على الأصل وقيل يجوز الفتح للتخفيف.⁹

المفتي لغة: اسم فاعل أفتى، قال الزركشي: المفتي من كان عالما بجميع الأحكام الشرعية بالقوة القريبة. وفي تفسير قوله تعالى (ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن).¹⁰ قال ابن عطية: أي يبين لكم حكم ما سألتهم. قوله (فيهن) أي يفتيكم فيما يتلى عليكم.¹¹

الفتوى اصطلاحاً: عرفها العلماء بتعريفات عديدة. قال القرافي¹² الفتوى إخبار عن حكم الله تعالى في إلزام أو إباحة. وقال ابن الصلاح¹³ «قيل

⁸ Ibn Manẓūr, *Lisān al-‘Arab* (Bayrūt: Dār al-Šādīr, 1414H), 15: 146-147.

⁹ Aḥmad bin Muḥammad bin ‘Alī al-Fayūmī, *al-Miṣbāḥ al-Munīr fī Gharīb al-Syarḥ al-Kabīr* (Bayrūt: al-Maktabah al-‘Ilmiyyah), 2: 462.

¹⁰ Al-Nisā’ 4:127

¹¹ Abū al-Ḥasan Aḥmad bin Zakariyyā al-Qazwanī, *Mu’jam Maqāyis al-Lughah*, ed: ‘Abd al-Salām Muḥammad Harūn (Dimasyq: Dār al-Fikr, 1979), 4: 474.

¹² Al-Qarrāfī, *al-Furūq* (‘A’alām al-Kutub), 4: 53.

¹³ Abū Zakariyyā Yaḥyā al-Nawāwī, *Adāb al-Muftī wa al-Mustaftī* (Dimasyq: Dār al-Fikr, 1988), 14.

في الفتيا: إنها توقيع عن الله تبارك وتعالى». وعرفها ابن حمدان¹⁴ بقوله: «تبيين الحكم الشرعي عن دليل لمن سأل عنه وهذا يشمل السؤال في الوقائع وغيره» ويمكن يلخص ذلك المعاني والحكم التي راعاها الشارع عموماً وخصوصاً لتحقيق المصالح ودرئاً للمفاسد في كل حكم من أحكام الشريعة.

علاقة المقاصد بالفتوى.¹⁵

إن المستجدات اللامتناهية، غالبها يستدل لها بأدلة عامة من نصوص الوحيين، وما لم يضبط هذا الاستدلال بالمقصد الشرعي، فقد يضرب الحكم المنزل على الواقعة، فيحرم الإباحة ويحل التحريم. والخلل في ذلك هو الاكتفاء بنصوص عامة مجملة، حمالة أوجه تتجاوز بها الأنظار، فالمقاصد الشرعية من المعطيات الضرورية، التي يعاد إليها في معرفة أحكام حوادث الزمان وأحواله، ولا سيما في عصرنا الحالي الذي تكاثرت قضاياها، وتضخمت مستجداته، وتشابكت ظواهره وأوضاعه، وتداخلت مصالحه وحاجياته وتظهر أهميتها بالآتي:

- ١- بقدر التمكن من المقاصد الشرعية، تكون صوابية المفتي في فتواه.
- ٢- المقاصد حيطة للمفتي من الاضطراب في الفتوى فتعطي المفتي اطمئناناً في عدم وجود المعارضة؛ ذلك إن المقاصد الشرعية المعبرة لا تعارضه النصوص الشرعية فتجعل الفتوى متوافقة مع ما أراده الشارع من التشريع.
- ٣- فهم النصوص الشرعية على حقيقتها عند الاجتهاد في الإفتاء. ذلك أن النصوص قد تحمل أكثر من معنى فيستعين المفتي بالمقاصد في تفسير

¹⁴ Al-Buhūti, *Syarḥ al-Muntahā* (Qāhirah: Anṣār al-Sunnah), 3: 456, Aḥmad Ibn Ḥamdān al-Ḥanbalī, *Wasfah al-Fatwā wa al-Muftī wa al-Mustaftī* (al-Maktab al-Islāmī) 456.

¹⁵ Muḥammad ‘Abd al-‘Azīz, “I’tibār al-Maqāṣid al-Syar’iyyah fī al-Fatwā Aliyatih wa Athārihī”, Mu‘tamar al-Fatwā wa Istisyrāf al-Mustaqbal, Jāmi‘ah Qāsim, November 2012), 8

النصوص، وفقه دلالتها والترجيح بين احتمالاتها.
٤- قدرة المفتي في إنزال الحكم الشرعي على الواقعة المستجدة. ذلك أن الواقعة يفوزها النص الحاضر فيحتاج المفتي إلى النظر في المقاصد والأصول العامة حتى يجتهد في هذه الواقعة ويثبت لها الحكم الشرعي.

المقاصد الشرعية في أحكام المبيت في مزدلفة

أولاً: ذكر الله

المقصد من المبيت في مزدلفة هو ذكر الله لقوله تعالى: (فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ).¹⁶ فإذا وقف الإنسان بمزدلفة وصلى المغرب والعشاء وذكر الله فقد وقف عند المشعر الحرام. والصلاة من أعظم الذكر كما قال الله عزوجل: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ * ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ)¹⁷ يعني اسعوا إلى الصلاة. وقال (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ)،¹⁸ قال الضحاك ذكر الله الصلوات الخمس. فإذا أتى بهذا فقد أتى بالمأمور به في كتاب الله، وما زاد على ذلك فإنه مستحب وكمال ولكنه غير واجب. والحاج مأمور بذكر الله في مزدلفة حال المبيت فيها، سواء عند الجبل أم بعيداً منه حسب ما يتسنى له المنزل، فيذكر الله بالتذكير والتلهيل والتلبية والتحميد والدعاء.¹⁹ ويقول الشيخ الشنقيطي اذكر الله عز وجل كما أطلقه الله عزوجل وكلما صدق عليه أنه ذكر يذكر به سبحانه،

¹⁶ Al-Baqarah, 2: 197.

¹⁷ Al-Jumū'ah, 62: 9.

¹⁸ Al-Munāfiqūn 63: 9.

¹⁹ Abū Zayd bin 'Abd al-Raḥmān bin Muḥammad bin Makhlūf al-Tha'alabī, *Tafsīr al-Tha'alabī al-Jawāhir al-Ḥisan fī Tafsīr al-Qur'ān*, ed. Muḥammad 'Alī Mu'awidh & 'Adil Aḥmad 'Abd al-Mawjūd (Bayrūt: Dār Iḥyā' al-Turāth al-Arabī, 1418H), 5: 437.

والتقاعد: أن المطلق يبقى على إطلاقه.²⁰ ويكون مجتهداً في ذلك،

ثانياً: تعظيم شعائر الله

إن المقصد من هذه العبادة الجليلة العظيمة تعظيم الله وتعظيم ما عظمه الله من البقاع والأزمنة. ومن تعظيمها أن يؤديها الحاج كما فعلها النبي عليه الصلاة والسلام من تعظيمها أن يؤديها الحاج على شوق وطيب نفس، لا على تأفف وتململ. ومن تعظيم الشعائر أن يؤديها الحاج، ويتمنى أن يؤديها مرات ومرات، ومن وقف في مزدلفة يغلب على ظنه أنه قد غفر له. فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: (من حج لله فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه).²¹

ثالثاً: المساواة وإزالة الطبقية والفوارق

وذلك كانت قريش ومن دان دينها يقفون يوم عرفة في مزدلفة وهي من الحرم ويقولون ينبغي لنا أن نعظم الحرم ولا نعظم شيئاً من الحل، مع اقرارهم أن عرفة موقف إبراهيم عليه السلام. لما جاء الإسلام أمر نبيه أن يأتي عرفات فيقف بها ثم يفيض، وكانوا يسمون (الحمس) وكان سائر العرب يقفون بعرفة.²² عن عائشة رضي الله عنها قالت: الحمس هم الذين أنزل الله عز وجل فيهم (تَمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ) قالت كان الناس يفيضون من عرفات وكان الحمس يفيضون من المزدلفة يقولون لا يفيض إلا من الحرم. فلما نزلت (أفيضوا من حيث أفاض الناس)²³ رجعوا إلى عرفات.

²⁰ Al-Buhūti, *al-Rawḍ al-Murbi' Syarḥ Zīd al-Mustaqni'* (Dār al-Mu'ayyid: Mu'assasah al-Risālah), 5: 124.

²¹ Al-Bukhārī, *Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*, no ḥadīth 39, 1: 16.

²² Ibn 'Asyūr, *al-Taḥrīr wa al-Tanwīr* (Tunis: Dār Sahnūn li al-Nasyr wa al-Tawzī', 1997), 2: 242.

²³ Abū al-Ḥusayn Muslim al-Naysaburī, *Ṣaḥīḥ Muslim*, Kitāb al-Ḥaj, Bāb fī al-Wuqūf.

يقول السيد قطب²⁴ إن قريش في الجاهلية تسمى نفسها (الحُمس) جمع أحس وتتخذ لنفسها امتيازات تفرقهم عن سائر العرب. ومن هذه الامتيازات لا يقفون مع سائر الناس في عرفات فجاء الأمر ليردهم إلى المساواة التي أرادها الإسلام وإلى الاندماج الذي يلغي هذه الفوارق. فالإسلام أبطل جميع ما أحدثته الجاهلية من المناسك الإبراهيمية، وجعل الناس سواسية في جميع الأحكام، وخصوصًا الحج. فهذه الآيات فيها إبطال لما أحدثوه لأنفسهم من المميزات على غيرهم

رابعاً: مخالفة المشركين

كان المشركون في الجاهلية يدفعون من مزدلفة بعد طلوع الشمس، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خالفهم فأفاض قبل أن تطلع الشمس. فعن أبي إسحاق قال سمعت عمرو ابن ميمون يقول شهدت عمر صلى بجمع ثم وقف فقال، إن المشركين كانوا لا ينفرون حتى تطلع الشمس. ويقولون أشرق ثبير وأن النبي صلى الله عليه وسلم خالفهم ثم أفاض قبل أن تطلع الشمس.²⁵ ويستحب الإسراع في وادي محسر كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم مخالفاً للمشركين. بسبب أن هذا الوادي أنزل الله غضبه على أبرهة لما أراد أن يهدم الكعبة. وقيل إنه مكان تجتمع فيه قريش وتتفاخر بأنسابها وأحسابها، فأحب عليه الصلاة والسلام أن يخالفهم. فمن سنته عليه الصلاة والسلام كما يقول ابن القيم، كان يسرع بالأماكن التي انزل الله بها عذابه.

خامساً: الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم

إن القيام بنسك المبيت بمزدلفة، هو الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم واتباعه بما أمر فهو القائل صلى الله عليه وسلم (خذوا عني مناسككم). والمبيت في مزدلفة بقدر الاستطاعة أو إذا كان من أهل الاعذار فيسقط

²⁴ Sayyid Qutb, *Fī Zīlāl al-Qur'ān* (Qāhirah: Dār al-Syurūq, 1997).

²⁵ Al-Bukhārī, *Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*, no. ḥadīth 631.

عنه. وقدر الواجب كما يقول ابن عابدين،²⁶ «ساعة أو لطيفة سواء في أول الليل أو آخره، فالإسلام مبني على التيسير ورفع الحرج».

أقوال العلماء في المبيت بمزدلفة ليلة العاشر.

تعددت أقوال الفقهاء في حكم المبيت بمزدلفة. قال الحسن البصريّ وابن عباس وابن الزبير، وداود الظاهري واختاره المحمدان ابن جرير، وابن خزيمة،²⁷ وهو قول الليث وعلقمة ابن قيس،²⁸ والشعبي وإبراهيم النخعي وحماد ابن أبي سليمان وأبي عبيد القاسم ابن سلام،²⁹ وهو أحد الوجوه عند الشافعية³⁰ أنه ركن من أركان الحج.

واستدلوا بما ورد في رواية عند النسائي أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال «من أدرك الإمام والناس وأفاض معنا فقد أدرك ومن فاتته الناس والإمام فلم يدرك».³¹ يعني من أدرك الوقوف مع الإمام والناس وأفاض معهم فقد أدرك الحج، ومن فاتته الوقوف مع الناس والإفاضة معهم فقد فاتته الحج. لكن هذه الرواية غير محفوظة لا تصح عن النبي صلى الله عليه وسلم، كما قرر ذلك الحافظ ابن حجر، والشنقيطي كما في أضواء البيان.

²⁶ Ibn 'Ābidīn, *al-Dur al-Muhtār 'alā al-Dur al-Mukhtār*, *Syarḥ Tanwīr al-Abṣār* (Bayrūt: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah 1994), 3: 529.

²⁷ Syams al-Dīn Muḥammad bin Abī Bakr al-Dimasyqī, *Zād al-Ma'ād*, ed. Syu'ayb Arna'ūt (Bayrūt: Mu'assasah al-Risālah 1998), 2: 254.

²⁸ Ibn Hajar al-'Asqalānī, *Tahdhib al-Tahdhib*, ed. 'Adil al-Mursyid (Bayrūt: Mu'assasah al-Risālah), 7: 71.

²⁹ Abū Ja'afar al-Taḥawī, *Mukhtaṣar Ikhtilāf al-'Ulamā'*, ed. Abd Allāh Naẓīr (Bayrūt: Dār al-Basyā'ir al-Islāmiyyah, 1997). Al-Dimasyqī, *Zād al-Ma'ād*, 1: 253.

³⁰ Abū al-Ḥasan 'Alī al-Māwardī, *al-Ḥawī al-Kabīr fī Fiqh Madhhab al-Imām al-Syāfi'ī*, ed. 'Adil Ahmad (Bayrūt: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah, 1999), 4: 177; Al-Nawāwī, *al-Majmū' Syarḥ al-Muhadhdhab* (Maktabah al-Irsyād), 8: 135.

³¹ Al-Nasā'ī, *Sunan al-Nasā'ī*, Kitāb al-Ḥajj, no. hadith 3040 (Bayrūt: Mu'assasah al-Risālah, 2001), 5: 263

واستدلوا ايضاً بحديث عروة بن مضرس أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال «من صلى صلاتنا هذه ووقف معنا حتى ندفع وكان قد وقف بعرفة ليلاً أو نهاراً فقد تم حجه وقضى تفته».³²

وأن الله سبحانه أمر بالذكر عند المشعر الحرام، وفعل الرسول صلى الله عليه وسلم خرج مخرج البيان للذكر المأمور به.³³

ونوقش بأن فعل النبي صلى الله عليه وسلم بصرف الضعفة والنساء يدل على أن الوقوف بالمزدلفة ليس ركناً؛ لأن الفروض لا تسقط بالأعداء كطواف الإفاضة.³⁴ ويناقش أيضاً بأن فعل النبي صلى الله عليه وسلم وتفسيره للآية لا يجعل الموقوف بالمزدلفة ركناً؛ لأن فعل النبي صلى الله عليه وسلم قد فسر قوله تعالى (والله على الناس حج البيت). ومن ذلك ليس كل فعله في حجه أركان، ولا واجبات فقط بل كل فعل ينظر إلى ما ورد من الأدلة.

والمذهب الثاني قالوا إن المبيت بمزدلفة واجب من واجبات الحج، من تركه بغير عذر فعليه دم. وهو قول الأصح عند الشافعية³⁵ والحنابلة³⁶ ومذهب الحنفية،³⁷ والمالكية³⁸ وهو قول الزهري والثوري والأوزاعي وقتادة³⁹ ومن

³² Abū Dāwūd fī al-Manāsik, Bāb Man Lam Yudrik Arafah, no. hadith: 1949. Al-Tirmīdhī fī al-Ḥajj bab Man Adraka al-Imām bi Jam‘īn Faqad Adraka al-Ḥajj, no hadith: 889.

³³ Ibn Qayyim, *Zād al-Ma‘ād*, 2: 234.

³⁴ Abū Muḥammad Maḥmūd Badr al-Dīn al-Aynānī, *al-Bināyah Syarḥ al-Hidāyah* (Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 2000), 4: 236.

³⁵ Al-Mawardī, *al-Hāwī al-Kabīr*, 4: 177.

³⁶ Abū Muḥammad ‘Abd Allāh Ibn Qudāmah al-Maqḍīsī, *al-Mughnī*, (Qāhirah: Maktabah al-Qāhirah).

³⁷ Al-Sarakhsī, *al-Mabsūṭ* (Bayrūt: Dār al-Ma‘rifah, 1989), 4: 63.

³⁸ Al-Ḥaṭṭāb, *Mawāhib al-Jalīl*, 4: 170.

³⁹ Abū Bakr Aḥmad ‘Alī al-Jaṣṣāṣ, *Mukhtaṣar Ikhtilāf al-‘Ulamā’*, (Bayrūt: Dār Basyā’ir al-Islāmiyyah, 1996), 2: 35; Ibn Qudāmah, *al-Mughnī*, 5: 248.

المتأخرين الشنقيطي⁴⁰ وابن باز⁴¹ وابن عثيمين⁴².

واستدلوا بعدد من الأدلة منها، قول الله سبحانه وتعالى: (فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ)⁴³ وجه الدلالة في النص هو الأمر بالذكر والأمر يقتضي الوجوب لقوله تعالى: (فاذكروا الله) والمشعر الحرام، هو اسم من أسماء مزدلفة. كما استدلوا على وجوب المبيت بمزدلفة حديث عروة بن مضرس «أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال لعروة بن مضرس «من صلى صلاتنا هذه ووقف معنا حتى ندفع وكان قد وقف بعرفة ليلاً أو نهاراً فقد تم حجه وقضى تفته». ⁴⁴ فقيده النبي صلى الله عليه وسلم، تمام الحج بالوقوف بمزدلفة بقوله «من صلى صلاتنا هذه ووقف معنا حتى ندفع».

وقولهم إن النبي صلى الله عليه وسلم، وقف بجمع أو بات بمزدلفة وقال «لَتَأْخُذُوا عَنِّي مَنَاسِكُكُمْ، فَإِنِّي لَا أَذْرِي لِعَلِيٍّ لَا أَحْجَ بَعْدَ حَجَّتِي هَذِهِ»⁴⁵ هذا هو ما استدل به أصحاب هذا القول على أن المبيت بمزدلفة واجب من واجبات الحج.

كما أن مما استدل به أصحاب هذا القول إن النبي صلى الله عليه وسلم رخص لرعاء الإبل في البيوتة خارجين عن منى.⁴⁶ والرخصة لا تكون إلا في مقابل الواجب. فانه لا يقال رخص لهم في ترك السنة وإنما يقال رخص لهم في ترك الواجب أو جزء من الواجب. ولأن العباس بن عبد المطلب

⁴⁰ Muḥammad Amīn al-Syanqīṭī, *Tahdhīb Manāsik al-Ḥajj min Adwā' al-Bayān* (Jaddah: Dār al-Minhāj, 2009), 217.

⁴¹ Ibn Bāz, *Majmū' Fatāwā* (Riyāḍ: Dār al-Qasim li al-Nasyr, 1999), 17: 277.

⁴² Ibn Uthaymīn, *Majmū' Fatāwā* (Riyāḍ: Dār al-Waṭan, 1993), 23: 65.

⁴³ Al-Baqarah, 2:197.

⁴⁴ Abū Dawūd, *Sunan Abī Dawūd*, Kitāb al-Ḥajj, Bāb Lam Yudrik 'Arafah, no hadith 1004, 2: 196.

⁴⁵ Muḥammad Futuḥ al-Azdī, *Tafsīr Gharīb mā fi al-Ṣaḥīḥayn*, 390.

⁴⁶ Akhrajahu al-Imām Mālik fī *al-Muwaṭṭā'* wa Abū Dawūd wa al-Tirmīdhī (Hadith Ḥasan Ṣaḥīḥ).

رضي الله عنه استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيت بمكة ليالي مئى من أجل سقايته فأذن له.⁴⁷ قال الإمام الشافعي⁴⁸ «فإذا ترك المبيت بها أو خرج منها قبل نصف الليل فعليه دم». وفيه قولان: أحدهما: واجب، وهو قوله في القديم والجديد. والقول الثاني: استحباب، وهو قوله في (الأم) و«الإملاء»، والحكم في هذا كالحكم في دم الدفع من عرفة قبل غروب الشمس، لأن أربعة دماءٍ اختلّف قوله فيها، منها هذان، والثالث: دم المبيت ليالي مئى، والرابع: دم طواف الوداع.

والمذهب الثالث ذهبوا الى سنية المبيت في مزدلفة وهو قول للشافعية (صححه بعضهم)،⁴⁹ وتخريج عند الحنابلة وهو قول لأحمد⁵⁰ وعند الحنفية⁵¹ وهو قول لعطاء والأوزاعي.⁵² بينما المالكية يقولون بسنية المبيت في مزدلفة وإيجاب المكث فيها بقدر ما يحيط الحاجُّ رحله ويجمع المغرب والعشاء، وقال به من العلماء المعاصرين وهبة الزحيلي⁵³ ويوسف القرضاوي.⁵⁴ واستدلوا بظاهر الآية (فَإِذَا أَفْضَيْتُمْ مِنْ عَرَافَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ).⁵⁵ فإذا وقف الإنسان بمزدلفة وصلى المغرب والعشاء وذكر الله فقد وقف عند المشعر الحرام. وأن الصلاة من أعظم الذكر، كما قال الله عزوجل (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى

⁴⁷ Al-Bukhārī, *Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*, no. hadith 1664; Muslim, *Ṣaḥīḥ Muslim*, no. hadith 1315.

⁴⁸ Al-Māwardī, *al-Ḥāwī al-Kabīr*, 4: 178.

⁴⁹ Abū Yaḥyā Zakariyā al-Anṣārī, *Asna al-Maṭālib* (Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah 2001), 3: 209, Al-Nawāwī, *Rawḍat al-Ṭālibīn* (Bayrūt: Maktab al-Islāmī li al-Nasyr, 1991) 379.

⁵⁰ Ibn Qudāmah, *al-Mughnī*, 9: 183.

⁵¹ Al-Zuḥaylī, *Mawsū‘ah al-Fiqh al-Islāmī al-Mu‘āṣir fī Qaḍāyā al-Mu‘āṣirah*, vol. 3 (Dimasyq: Dār al-Fikr, 2010), 299

⁵² Muḥammad ‘Alī al-Syawkānī, *Nayl al-Awṭār min Asrār Muntaqā al-Akḥbār* (Qāhirah: Dār Ibn Jawzī, 2006), 9: 330.

⁵³ Al-Zuḥaylī, *al-Fiqh al-Islāmī*, 3: 299.

⁵⁴ Al-Qaraḍāwī, *Fatāwā Mu‘āṣirah* (Qāhirah: Dār al-‘Ilm, 1997), 365.

⁵⁵ Al-Baqarah, 2: 197.

ذَكَرَ اللَّهُ وَذَرُّوا الْبَيْعَ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ⁵⁶ يعني اسعوا إلى الصلاة. وقال (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ).⁵⁷ قال الضحاك رحمه الله: ذكر الله: الصلوات الخمس. فإذا أتى بهذا فقد أتى بالمأمور به في كتاب الله، وما زاد على ذلك فإنه مستحب وكمال ولكنه غير واجب.

واستدلوا أيضا بحديث عبد الرحمن بن يعمر الديلمي رضي الله عنه وهو قوله صلى الله عليه وسلم «الحج عرفة، من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك».⁵⁸ فدل على أن من وقف بعرفة جزء من ليلة النحر فقد أدرك الحج، وهذا يقتضي عدم وجوب المبيت بمزدلفة.

وأجمع العلماء على أن وقت عرفة يمتد إلى طلوع الفجر من يوم النحر، وحينئذ لم يبق وقت للمبيت بمزدلفة.

من يسقط عنهم وجوب المبيت في مزدلفة

إن المبيت في مزدلفة منسك من مناسك الحج وكما ذكر سابقا اختلف فيه العلماء فيه إلى أقوال ثلاثة الركنية، والوجوب، والسنة ولكل دليله. ولكن نتيجة لتغير الأحوال وتواجد الأعداد الكبيرة من الحجاج التي تصل إلى ملايين من الحجاج وازدحام المركبات الكثيرة ولضيق المكان لأن مزدلفة أصبحت لا تتسع لكل الحجاج، والشريعة مبنية على اليسر ورفع الحرج والمشقة، وهذا من مقاصد الشريعة لجلب المصالح ودفع المضار، ولهذا أسقط المبيت في مزدلفة⁵⁹ عن البعض لأسباب وهي

⁵⁶ Al-Jumu'ah, 62: 10.

⁵⁷ Al-Munāfiqūn, 63: 9.

⁵⁸ Rawāhu al-Khamsah wa Ṣaḥḥahu Ibn Khuzaymah wa Ibn Ḥibbān wa al-Ḥākim wa al-Dār Qutnī.

⁵⁹ Dār al-Iftā' al-Azhar al-Syarīf bi Tārīkh 15/10/2012 islam.ahram.org/NewsQ/2075.aspx

أولاً: شدة الزحام

إن الزحام من مضان حصول المشقة والخرج والضيق. ولذلك فإن أعمال قاعدة رفع الحرج والتوسعة والتيسير لرفع حرج الزحام قد ذكرتها النصوص من الكتاب والسنة. وفي تقدير ذلك قال تعالى (وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ)⁶⁰ وقال تعالى: (مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ)⁶¹.

ومن السنة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إن الدين يسر، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه فسددوا وقاربوا وأبشروا واستعينوا بالغدوة والروحة وشيء من الدلجة»⁶². وإذا كان الزحام خارج عن المعتاد وسبب حرج ومشقة فإن المبيت يسقط، قال العلامة الحصكفي⁶³ «لكن لو تركه بعدد كزحمة بمزدلفة لا شيء عليه». قال ابن عابدين قوله (كزحمة) عبارة، الباب: إلا إذا كان لعلة أو ضعف أو يكون امرأة تخاف الزحام فلا شيء عليه. لكن قال في «البحر» ولم يقيد في «المحيط» خوف الزحام بالمرأة بل أطلقه فشمّل الرجل. قلت: وهو شاملٌ لخوف الزحمة عند الرومي، فمقتضاه أنه لو دفع ليلاً ليرمي قبل دفع الناس وزحمتهم لا شيء عليه. وليس من شرط الزحام المرخص في العذر أن يكون حاصلًا في المزدلفة نفسها. بل المقصود هو الوصول إلى ما يمنع تكسّد الحجيج عند تدافعهم في النفرة منها بأي وسيلة.

وفي هذه الأزمنة التي زادت فيها أعداد الحجيج زيادةً هائلةً وتضاعفت أضعافًا مضاعفةً في أماكن المناسك المحدودة فقد أصبح الزحام متوقعًا في كل لحظة. والناظر للمناسك في ساعات الذروة يلمس خطر الموت المحقق بالحجيج من شدة الزحام والتلاحم، والعمل على ما يقي ذلك من

⁶⁰ Al-Hajj, 22: 87.

⁶¹ Al-Mā'idah, 5: 6.

⁶² Ṣaḥīḥ al-Bukhārī 16/1.

⁶³ Ibn 'Ābidīn, *Radd al-Muhtār 'alā al-Durr al-Mukhtār* (Bayrūt: Dār al-Fikr, 1992)

أهم الواجبات الشرعية المرعية في الحج. فصار وجود هذا الكم الكبير من الحجيج في نفسه مُسْقِطاً لوجوب ترك المبيت، لأن الشرع يُنزلُ المِطْنَةَ منزلة المِئْتَةِ، ويحتاج للحفاظ على الأنفس والمهج ما لا يحتاج لغيرها، فيدخل في الزحام المسقط للوجوب في المكث أو المبيت: توقُّع الزحام أو الخوف أو الهرب منه. وهذا يقتضي سقوط الفدية عن ترك المبيت في ظل وجود هذا الحجيج الكثير عند القائلين بوجوبه.

ثانياً: العجز عن المبيت في مزدلفة

من عجز عن المبيت بمزدلفة لعذر، كما يحصل لبعض الحجاج في هذه الأزمنة، وهي أنه ربما عجز عن الوصول إلى مزدلفة حتى فات وقتها أحياناً كأن يكون في باص وفي الطريق يتوقف السير فلا يستطيع أن يصل إلى مزدلفة أو عدم قدرته على ترك وسيلة النقل أو خوف على نفسه وماله أو كان أهله معه في سيارة ولا يسعه تركهم، وإذا جلس انتهى وقت المبيت بمزدلفة قبل أن يصل إليها. فهذا عاجز عن المبيت، لا يلزمه شيء وهو قول لبعض العلماء المعاصرين. وهو الذي أفتى به بن باز⁶⁴ محمد العثيمين،⁶⁵ خالد بن علي المشيقح⁶⁶ والقرضاوي.⁶⁷

واستدلوا بعموم قول الله سبحانه وتعالى⁶⁸ (فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتِطَعْتُمْ). وبحديث عبد الرحمن بن يعمر الديلي رضي الله عنه، وقد رواه الخمسة وهو حديث صحيح وفيه أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال «الحج

⁶⁴ Ibn Bāz, *Majmū‘ Fatāwā*, 17: 28.

⁶⁵ Ibn Uthaymīn, *Majmū‘ Fatāwā*, 23: 65-68.

⁶⁶ Khālid bin ‘Alī al-Masyāqah, *Mukhtaṣar Nawāzil al-Ḥaj* (Kuwayt: Jam‘iyyah Iḥyā’ Turāth Islāmī, 2013), 20

⁶⁷ Al-Qarāḍāwī, *Fatāwā Mu‘āṣirah* (Qāhirah: Dār al-‘Ilmi, 1997), 365.

⁶⁸ Al-Taghābun, 64:16.

عرفة»⁶⁹ وحديث «فمن جاء قبل طلوع الفجر من ليلة جمع فقد تم حجة»⁷⁰ وهذا هو الشاهد فمن وقف ولو للحظة قبل طلوع الفجر بعرفات فقد تم حجة. ومن المعروف أن من وقف في هذا الوقت لن يقف في مزدلفة يعني في آخر لحظة من الليل فإنه عند جمهور أهل العلم قد انتهى، لأن وقت المبيت الواجب عندهم ينتهي بطلوع الفجر، وبالتأكيد لن يستطيع أن يقف بمزدلفة.

ثالثاً: قوله صلى الله عليه وسلم: (دعوني ما تركتكم إنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم)⁷¹، فهذا الحديث وجه الدلالة فيه في قوله فأتوا منه ما استطعتم أي اعملوا بما تستطيعون فعله، قال تعالى (فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ)⁷² وقوله تعالى: (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ تَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا).⁷³

ثالثاً: ترك المبيت في مزدلفة للقيام على مصالح الحجاج

أن الأعداد الكبيرة من الحجاج الذين يأتون من معظم أقطار العالم لتأتيه مناسك الحج يصل أعدادهم إلى الملايين من البشر، ولا شك أن هؤلاء يحتاجون إلى قائمين إلى تنظيمهم وترتيبه وحمايتهم من الحوادث. ومن هؤلاء القائمين على أمور مصالح الحجاج، الجند ورجال الأمن فمنهم من يكون حاجاً ويقوم بالخدمة. وهؤلاء منهم لا يستطيع المبيت بمزدلفة

⁶⁹ Al-Ḥadīth Akhrajahu Aḥmad fī Musnadihī, no hadith: 18297, wa Rawāhu Abu Dawūd fī al-Manāsik, Bāb Man Lam Yudrik ‘Arafah no. hadith: 1949, wa al-Tirmīdhī fī al-Ḥajj Bab Man Adraka al-Imām bi Jam’īn Faqad Adraka al-Ḥajj, no hadith: 889, wa al-Nasā’ī fī Manāsik al-Ḥajj Bāb Farḍ al-Wuqūf bi ‘Arafah, no. hadith: 3016, wa Ibn Mājah fī al-Manāsik Bāb Man Atā ‘Arafah Qabl al-Fajr Laylatā Jam’īn, hadith no: 3015.

⁷⁰ *Ibid*

⁷¹ Al-Bukhārī, *Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*, no. hadith 7288, 9: 94.

⁷² Al-Ḥajj, 22: 78.

⁷³ Al-Mā’idah, 5: 6.

لأنه مشغولون في خدمة مصالح الحجاج وحمائيتهم من المخاطر، فما داموا مشغولين بتحصيل المصلحة العامة. فهم أولاً بالعدر من الضعفة والنساء لأن انصرافهم لمصلحة خاصة وتحصيلهم مصلحة عامة أولى من الخاصة.⁷⁴ أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد أذن للرعاة والسقاة بعدم المبيت ليالي منى، وكما في الحديث أن العباس بن عبد المطلب استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيت بمكة ليالي منى من أجل سقائته فأذن له.⁷⁵

المقصد مما سبق ذكره، رفع الحرج والمشقة، إنه إذا ترتب على الحاج مشقة خارجه عن المعتاد فإن الشريعة اقد رتبت من الأحكام ما يرفع الحرج والمشقة. وهذا من مقاصد الشريعة جلب المصلحة ودرء المفسدة. فالقيام بمصالح الحجاج والعجز عن المبيت والزحام في مزدلفه نتيجة الاعداد الكبيرة من المركبات والحجاج وضيق المكان قد لا يتمكن البعض من المقام فيها أو المبيت لعدم تيسير مكان للنزول أو للضرر به أو لكون الحملة أو المطوف لن يمهل الحاج للنزول.، وقد تظافرت الأدلة واستفاضت النصوص في تقرير ذلك. فمنها قول الله (وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ)⁷⁶، وقوله (مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ)⁷⁷ وقوله (يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ)⁷⁸، وكذلك قوله (يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا).⁷⁹

أما السنة منها ما رواه البخاري⁸⁰ من طريق سعيد بن أبي سعيد المقبري

⁷⁴ Al-Syātibī, *al-Muwāfaqāt*, ed: Abū Bakr bin Abd Allāh bin Zayd (al-Jīzah: Dār Ibn ‘Affān, 2000), 3: 79-89.

⁷⁵ Al-Bukhārī, *Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*, vol. 2, Kitāb al-Ḥajj, Bāb Siqāyah al-Ḥajj, no. hadīth 1553, 582; Muslim, *Ṣaḥīḥ Muslim*, Kitāb al-Ḥajj, Bāb Wujūb al-Mabīt bi Minā Layālī Ayyām al-Tasyrīq, no. hadīth 1315, 2: 953.

⁷⁶ Al-Ḥajj, 22: 78.

⁷⁷ Al-Mā'idah, 5: 6.

⁷⁸ Al-Baqarah, 2: 185.

⁷⁹ Al-Nisā', 4: 28.

⁸⁰ Al-Bukhārī, *Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*, Kitāb al-Imān, Bāb al-Dīn Yusr, no. hadīth 39, 1: 16.

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إن الدين يسر، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه فسددوا وقاربوا وأبشروا واستعينوا بالغدوة والروحة وشيء من الدلجة). فهذه الأدلة من الكتاب والسنة تدل على نفي الحرج وإثبات التوسعة، وهذا الأصل ينتظم أحكام الشريعة كلها.

والراجع: لاشك أن الأكمل ما كان عليه الصلاة والسلام، في المبيت بمزدلفة إلى الاصفرار عند شروق الشمس. ولكن نتيجة وجود حرج ومشقة شديد في الأمر، فإن مذهب مالك يقولون بوجود المبيت بقدر حط الرجال وصلاة المغرب والعشاء. وما قاله بعض الفقهاء من الشافعية والحنابلة والحنفية بوجود المبيت بمقدار ساعه أو لحظة هو المذهب الميسر والتيسير في أمور الحج، مطلوبة نظرا لكثرة أعداد الحجاج والأعداد الهائلة التي تقدر سنويا بملايين من الناس. وإذا لم نأخذ بهذه الأقوال الميسرة شققنا على الناس مشقة شديده وهذا مخالف لمقاصد الشريعة وغاياتها. فمثلا لا يمكن أن نقول لجميع الحجاج أن يبقوا في مزدلفة إلى الصباح. وهم مليونين أو ثلاثة ملايين والكم الهائل من السيارات والحافلات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ومزدلفة لا تقدر أن تستوعب هذا العدد، فإذا لم يرحل الناس أفواجا يتلو بعضها بعضا من أول الليل إلى آخره يكون في الأمر حرج شديد ومشقة. والأولى بالإنسان ألا يتعرض لخلاف أهل العلم ويدخل بمسألة هل أتى بالواجب أو لم يأت به، ويحتاط لنفسه. لكن لو أن الإنسان حصل له مثل ما يحصل كثيرا في أيامنا هذه من أنه دخل متأخر في مزدلفة وما استطاع أن يبقى فيها، بعد امتلاء مواقفها وساحاتها ما كان في وسعه إلا الأخذ برأي وجوب المبيت بقدر ساعة أو لحظة ومن فعل هذا فقد أتى بالواجب ولو أن الأمة الأولين شاهدوا ما شاهدنا من الاعداد الهائلة والزحام الشديد لأخذوا بهذا الرأي لأسباب هي:

١- إنه يلي مقاصد الشريعة الإسلامية لرفع الحرج والمشقة والتيسير على حجاج بيت الله الحرام.

- ٢- لقوة أدلة العلماء المتقدمين والمعاصرين.
- ٣- لأن من وقف بمقدار ساعة أو لحظة فقد قام بالواجب، وهو الذي يسع الناس الآن للأعداد الهائلة والزحام الشديد.
- ٤- أصبحت مزدلفة لا تستوعب جميع الحجاج لمحدودية مساحتها.

الخلاصة

إن الله قد راعى مصالح العباد في مبدئهم، ومعاشهم وفي جميع شؤون حياتهم، ومنها جانب العبادة وخاصة الحج. فتحقيق المقاصد العامة والخاصة في الحج هو مقصد الشارع، وأن تكون الفتاوى المعاصرة في الحج وفق المقاصد الشرعية، لتأدية الفريضة بيسر وسهولة، وعلى المفتي مراعات إنزال الحكم التكليفي بما يتطلب معرفة أحوال المكلف زمتنا وحالا، ومكانا ومالا للحصول على المصلحة المرجوة ودفع المفسدة بما لا يخالف نصا شرعيا. تبين أن المقاصد الشرعية لها أثرها على تطور الفتوى في مناسك الحج في المبيت بمزدلفة.

BIBLIOGRAPHY

- ‘Allāl al-Fāsī. *Maqāṣid al-Syar‘iyyah al-Islāmiyyah wa Makārimuhā*. Dār al-Gharb al-Islāmī, 1993.
- Al-‘Asqalānī, Aḥmad Ibn ‘Alī Ibn Ḥajar. *Tahdīb al-Tahdīb*. Ed. ‘Ādil al-Mursyid. Bayrūt: Mu’assasah al-Risālah.
- Abū Dawūd. *Sunan Abi Dawūd*. Bayrūt: Dār al-Risālah al-‘Ālamiyyah, 2009.
- Aḥmad Ibn Ḥamdān Al-Ḥanbalī, *Wasfah al-Fatwā wa al-Muftī wa al-Mustafī*. Al-Maktab al-Islāmī, 1961.
- Al-Anṣārī, Qāḍī Abū Yaḥyā Zakariyā. *Asnā al-Maṭālib*. Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah 2001.
- Al-Aynānī, Abū Muḥammad Maḥmud Badr al-Dīn. *Al-Bināyah Syarḥ al-Hidāyah*. Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 2000.

- Al-Azdī, Muḥammad bin Futuḥ bin ‘Abd Allāh bin Futuḥ bin Ḥamīd. *Tafsīr Gharīb mā fī al-Ṣaḥīḥayn al-Bukhārī wa al-Muslim*. Ed. ‘Alī Ḥusayn al-Bawwāb. Bayrāt: Dār Ibn Ḥazm, 2002.
- Al-Bukhārī, Muḥammad bin Ismā‘īl. *Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*. Ed. Muḥammad Zuhayr bin Nāṣir. Bayrūt: Dār Ṭawq al-Najāḥ, 2001.
- Al-Buhūtī, Manṣūr bin Yūnus bin Ṣalāḥ al-Dīn. *Al-Rawḍ al-Murbi’ Syarḥ Zād al-Mustaḥṣin*. Bayrūt: Mu’assasah al-Risālah.
- Al-Buhūtī, Manṣūr bin Yūnus bin Salāḥ al-Dīn. *Syarḥ al-Muntahā*. Qāhirah: Anṣār al-Sunnah.
- Al-Dimasyqī, Syams al-Dīn Muḥammad bin Abī Bakr. *Zād al-Ma‘ād*. Ed. Syu‘ayb Arna‘ūt. Bayrūt: Mu’assasah al-Risālah 1998.
- Al-Fayūmī, Aḥmad bin Muḥammad bin ‘Alī. *Al-Misbāḥ al-Munīr fī Gharīb al-Syarḥ al-Kabīr*. Bayrūt: al-Maktabah al-‘Ilmiyyah.
- Al-Ḥaṭṭāb, Muḥammad bin Muḥammad bin ‘Abd al-Raḥmān al-Mālikī. *Mawāhib al-Jalīl fī Syarḥ Mukhtaṣar Syakḥ Khalīl*. Dār Riḍwān: ‘Ammān, 2010.
- Ibn ‘Asyūr. *Al-Taḥrīr wa al-Tanwīr*. Tunīs: Dār Sahnūn li al-Nasyr wa al-Tawzī’, 1997.
- Ibn Bāz. *Majmū‘ Fatāwā*. Riyāḍ Dār al-Qāsim li al-Nasyr, 1999.
- Ibn Uthaymīn. *Majmū‘ Fatāwā*. Riyāḍ: Dār al-Waṭan, 1993.
- Jamāl al-Dīn Ibn Manzūr. *Lisān al-‘Arab*. Bayrūt: Dār Ṣādir, 1994.
- Al-Jaṣṣāṣ, Abū Bakr Aḥmad ‘Alī. *Mukhtaṣar Ikhtilāf al-‘Ulamā’*. Tasnif Abī Ja‘far Aḥmad al-Tahawī. Bayrūt: Dār Basyā’ir al-Islāmiyyah, 1996.
- Al-Maqḍīsī, Abū Muḥammad ‘Abd Allāh Ibn Qudāmah. *Al-Mughnī*. Qāhirah: Maktabah al-Qāhirah.

- Al-Māwardī, Abū al-Ḥasan ‘Alī. *Al-Ḥāwī al-Kabīr fī Fiqh Madhhab al-Imām al-Syāfi* 7. Ed. ‘Adil Aḥmad. Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1999.
- Al-Misyaqah, Khālīd bin ‘Alī. *Mukhtaṣar Nawāzil al-Ḥajj*. Kuwayt: Jam‘iyyah Iḥyā’ Turāth Islāmī, 2013.
- Muḥammad ‘Abd al-‘Azīz. “I’tibār al-Maqāṣid al-Syar‘iyyah fī al-Fatwā Aliyatihī wa Athārihī”. Mu‘tamar al-Fatwā wa Istisyarāf al-Mustaqbal, Jāmi‘ah Qāsim, November 2012.
- Muḥammad Amīn Ibn ‘Ābidīn. *Radd al-Muhtār ‘alā al-Durr al-Mukhtār Syarḥ Tanwīr al-Abṣār*. Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1992.
- Muḥammad Ṭāhir Ibn ‘Asyūr, *al-Maqāṣid al-Syar‘iyyah*. Qaṭar: Wizārah al-Awqāf wa Syu‘ūn al-Islāmiyyah, 2004.
- Al-Nasā’ī, Abū ‘Abd al-Raḥmān. *Sunan al-Nasā’ī*. Bayrūt: Mu’assasah al-Risālah, 2001.
- Al-Nawāwī, Abū Zakariyya Yaḥyā bin Syaraf. *Adāb al-Muftī wa al-Mustaftī*. Dimasyq: Dār al-Fikr, 1988.
- Al-Nawāwī. *Majmū‘ Syarḥ al-Muhadhdhab*. Maktabah al-Irsyād.
- Al-Nawāwī, Muḥyī al-Dīn Abū Zakariyyā. *Rawḍat al-Ṭālibīn*. Bayrūt: Maktab al-Islāmī li al-Nasyr, 1991.
- Al-Qaraḍāwī, Yūsuf. *Fatāwā Mu‘āṣirah*. Qāhirah: Dār al-‘Ilmi, 1997.
- Al-Qaraḍāwī, Yūsuf. *Fiqh al-Zakāt*. Dimasyq: Mu’assasah al-Risālah, 2006.
- Al-Qarrāfī, Abū al-‘Abbās Syihāb al-Dīn Aḥmad bin Idrīs. *Al-Furūq*. ‘Alām al-Kutub.
- Al-Qazwinī, Abū al-Ḥasan Aḥmad bin Zakariyyā. *Mu‘jam Maqāyis al-Lughah*. Ed: ‘Abd al-Salām Muḥammad Harūn. Dimasyq: Dār al-Fikr, 1979.
- Al-Rāzī, Muḥammad bin Abī Bakr. *Mukhtār al-Ṣaḥāḥ*. Bayrūt: Maktabah ‘Asriyyah, 1986.

- Al-Sarakhsī, Syams al-Dīn. *al-Mabsūt*. Bayrūt: Dār al-Ma‘rifah, 1989.
- Sayyid Qutb. *Fī Zilāl al-Qur‘ān*. Qāhirah: Dār al-Syurūq, 1997.
- Al-Syawkānī, Muḥammad ‘Alī. *Nayl al-Awṭār min Asrār Muntaqā al-Akhhbār*. Qāhirah: Dār Ibn Jawzī, 2006.
- Al-Syanqīfī, Muḥammad Amīn. *Tahdhīb Manāsik al-Ḥajj min Adwā‘ al-Bayān*. Jaddah: Dār al-Minhāj, 2009.
- Al-Syātibī, Abū Ishāq Ibrāhīm. *Al-Muwāfaqāt*. Ed: Abū Bakr Bin Abd Allāh bin Zayd. Al-Jīzah: Dār Ibn ‘Affān, 2000.
- Al-Taḥawī, Abū Ja‘afar. *Mukhtaṣar Ikhtilāf al-‘Ulamā’*. Ed: Abd Allāh Naẓir. Bayrūt: Dār al-Basyā‘ir al-Islāmiyyah, 1997.
- Al-Tha‘alabī, Abū Zayd bin ‘Abd al-Raḥmān bin Muḥammad bin Makhluḥ. *Tafsīr al-Tha‘alabī al-Jawāhir al-Ḥisan fī Tafsīr al-Qur‘ān*. Ed. Muḥammad ‘Alī Mu‘awidh & ‘Adil Aḥmad ‘Abd al-Mawjūd. Bayrūt: Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī, 1989.
- Al-Tuwayjirī, Muḥammad bin ‘Abd Allāh. *Al-Mawsū‘ah al-Fiqhiyyah*. Riyāḍ: Bayt al-Afkār al-Dawliyyah, 2009.
- Al-Zuḥaylī, *Mawsū‘ah al-Fiqh al-Islāmī al-Mu‘āṣir fī Qaḍāyā al-Mu‘āṣirah*. Dimasyq: Dār al-Fikr, 2010.